المحال التجارية تتسابق لاستقطاب المستهلكين وتنشيط حركة البيع والشراء قبل ذروة موسم التسوق

«الجمعة البيضاء» تبدأ مبكراً في الكويت.. وسباق التخفيضات يشعل الأسواق

■ «التجارة» تراجع الأسعار وتراخيص التنزيلات لضمان جدية الخصومات وحماية المستهلكين

■ عروض على الملابس والأجهزة والإلكترونيات تستبق الموعد الرسمي للموسم في 27 نوفمبر الجاري



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

علي إبراهيم

تستبق الأسواق والمحال التجارية في الكويت موسم «الجمعة البيضاء» الذي يوافق عالميا يوم الجمعة 27 نوفمبر الجاري، بإطلاق عروض ترويجية وتخفيضات مبكرة على مجموعة واسعة من السلع والمنتجات، في مقدمتها الملابس والأحذية والأجهزة الإلكترونية والكهربائية والمستلزمات المنزلية، وسط منافسة متصاعدة بين العلامات التجارية ومنافذ البيع لاستقطاب المتسوقين وتنشيط حركة المبيعات قبل الموعد الرئيسي للموسم.

وتكتسب التخفيضات هذا العام أهمية إضافية بتزامنها مع استعدادات المستهلكين لفصل الشتاء، وما يصاحبها من اهتمام بشراء الملابس الشتوية والأحذية والمستلزمات الموسمية، الأمر الذي يمنح المتاجر فرصة للجمع بين العروض المرتبطة بالموسم العالمي للتسوق والطلب المتزايد على الاحتياجات الشتوية، خصوصا في ظل تنوع الخيارات المتاحة داخل المجمعات التجارية والأسواق التقليدية والمنصات الإلكترونية.

ولم تعد «الجمعة البيضاء» مناسبة تجارية تقتصر على يوم واحد، بعدما اتجهت شركات التجزئة إلى توزيع حملاتها الترويجية على فترات أطول، بدلا من تركيز الخصومات في نهاية نوفمبر، في تحول يعكس احتدام المنافسة وسعي المتاجر إلى استقطاب المستهلكين مبكرا، وتوسيع الفترة الزمنية المتاحة للاستفادة من الإقبال على الشراء. وتعكس الحملات الترويجية التي يشهدها السوق المحلي خلال نوفمبر الجاري اتجاها نحو تبكير العروض، مع امتداد بعضها على مدار الشهر، وتنوعها بين التخفيضات المباشرة والعروض الحصرية عبر التطبيقات والمتاجر الإلكترونية، بما يمنح المستهلكين فرصا متعددة للمقارنة بين الأسعار قبل حلول الموعد الرئيسي للموسم.

وتتفاوت مواعيد إطلاق الحملات ونسب الخصومات بين المتاجر وفقا لسياساتها التسويقية وطبيعة المنتجات المطروحة، فيما تسعى الشركات إلى تعزيز قدرتها التنافسية عبر تقديم عروض تستهدف شرائح مختلفة من المتسوقين، سواء داخل الفروع أو من خلال قنوات البيع الرقمية.

وتتيح هذه الإستراتيجية للشركات تحريك المخزون، وزيادة معدلات دوران البضائع، وإفساح المجال أمام التشكيلات الجديدة، فضلا عن توسيع قاعدة العملاء وتعزيز حضور العلامات التجارية، بينما تفتح أمام المستهلكين مجالا أوسع للمقارنة بين الأسعار واختيار التوقيت المناسب للشراء.

وتبرز الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والهواتف الذكية والأزياء والأثاث والعطور ضمن القطاعات التي تستفيد من المنافسة الموسمية، إلى جانب خدمات التجارة الإلكترونية والتوصيل، التي تمثل عنصرا مهما في قدرة الشركات على استيعاب الطلبات وتقديم تجربة تسوق أكثر مرونة.

في المقابل، تضطلع وزارة التجارة والصناعة بدور رقابي استباقي من خلال منظومة ترخيص التخفيضات والتنزيلات، التي تتطلب تقديم بيانات السلع وأسعارها وفواتير بيعها السابقة، بما يتيح مراجعة العروض قبل طرحها للجمهور، إلى جانب اختصاصات إدارة حماية المستهلك في التفتيش على المحال ومراقبة الالتزام بالأسعار والتراخيص وضبط المخالفات.

وتشترط الوزارة إظهار السعر قبل الخصم وبعده، وعدم تعديل كشوف الأسعار المعتمدة دون موافقتها، فيما تنص ضوابط التنزيلات على ألا يزيد سعر البيع خلال فترة العرض على أدنى سعر جرى التعامل به مع الجمهور خلال فترة شهر على الأقل تسبق العرض، بما يوفر أساسا تنظيميا للتحقق من حقيقة التخفيضات المعلنة.

وتزداد أهمية هذه الضوابط مع اتساع الحملات الإعلانية وانتشار التسويق الرقمي، إذ لا تكفي النسب المرتفعة المعلنة للحكم على جودة العرض، بل تظل القيمة الفعلية للتخفيض مرتبطة بالسعر النهائي ومواصفات المنتج وشروط الضمان والاستبدال والاسترجاع.

ومن المنتظر أن تتواصل المنافسة خلال النصف الثاني من نوفمبر، مع اقتراب الموعد الرئيسي للموسم، في وقت تظل فيه قدرة المتاجر على تقديم أسعار تنافسية وخدمات موثوقة عاملا حاسما في جذب المستهلكين، وتحويل العروض المبكرة إلى مبيعات فعلية تدعم نشاط قطاع التجزئة المحلي.

كيف تتحقق «التجارة» من حقيقة الخصم؟

تستند مراجعة التنزيلات في السوق الكويتي إلى ضوابط تتضمن تقديم فواتير بيع السلع خلال الشهر السابق، وإرفاق كشف تفصيلي بالمنتجات المشمولة، وإظهار السعر الأصلي والمخفض، وفصل البضائع الداخلة في التنزيلات عن غيرها، كما تشترط وزارة التجارة والصناعة ألا تتجاوز مدة التنزيلات 40 يوما غير قابلة للتجديد، وألا تقل الفترة الفاصلة بين عرضين مرخصين عن شهر واحد، مع حظر تعديل كشوف الأسعار المعتمدة دون موافقتها، وفق الاشتراطات المنشورة لخدمة ترخيص التنزيلات.

في إنجاز جديد يعكس التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات العالمية

«الوطني» يحصل على شهادة الآيزو العالمية لنظم إدارة السجلات من «GCS»

في إنجاز جديد يعكس التزامه بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة وإدارة المعلومات، حصل بنك الكويت الوطني على شهادة الآيزو ISO 30301:2019 الخاصة بنظم إدارة السجلات، وهي المعيار الدولي المعتمد لإدارة السجلات والوثائق المؤسسية. وتمكنت مجموعة الخدمات الإدارية من الحصول على الشهادة بعد اجتيازها متطلبات التقييم والتدقيق التي أجرتها Global Certification Services (GCS)، وهي جهة دولية متخصصة في منح شهادات الأيزو، فيما حظيت الشهادة باعتماد United Accreditation Board (UAB)، الأمر الذي يؤكد امتثال ممارسات وإجراءات إدارة السجلات في البنك لأفضل المعايير الدولية المعترف بها. ويعكس هذا الإنجاز نجاح البنك في بناء إطار متكامل لإدارة السجلات يضمن حوكمة المعلومات والوثائق المؤسسية وتعزيز موثوقيتها وإتاحتها وحمايتها على امتداد دورة حياتها، بما يدعم الكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات التنظيمية المتزايدة في القطاع المصرفي.

وتعد شهادة ISO 30301 من أهم المعايير الدولية المتخصصة في إدارة السجلات، حيث تركز على إنشاء وتطوير نظام إداري متكامل يربط إدارة السجلات بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ويسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية ودعم اتخاذ القرار القائم على معلومات موثوقة ودقيقة.

ويجسد الحصول على هذا الاعتماد الدولي قدرة البنك على إدارة وثائقه وسجلاته المؤسسية وفق منهجية عالمية تضمن سلامة المعلومات وسهولة الوصول إليها عند الحاجة، بما يعزز جاهزيته لمتطلبات الرقابة والامتثال ويواكب التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال والخدمات المصرفية.

كما يؤكد هذا الإنجاز الدور المحوري الذي تضطلع به مجموعة الخدمات الإدارية في تطوير منظومة العمل المؤسسي داخل البنك، من خلال تبني أفضل الممارسات والمعايير العالمية التي تسهم في رفع كفاءة العمليات وتعزيز استدامة الأعمال والحفاظ على المعرفة المؤسسية.

ويساعد تطبيق هذا المعيار المؤسسات على الحفاظ على سجلاتها الحيوية بصورة منهجية وآمنة، وضمان سهولة استرجاع المعلومات عند الحاجة، فضلا عن دعم استمرارية الأعمال وحماية المعرفة المؤسسية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية.

ويأتي هذا الاعتماد تتويجا لجهود بنك الكويت الوطني المستمرة في تطوير بنيته التشغيلية والإدارية وترسيخ ثقافة التميز المؤسسي، بما يواكب إستراتيجيته للتحول الرقمي وتعزيز الحوكمة والامتثال وفق أعلى المعايير العالمية.

ويضاف هذا الإنجاز إلى سجل بنك الكويت الوطني الحافل بالاعتمادات والشهادات الدولية، بما يؤكد مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الكويت والمنطقة وحرصه المستمر على تطوير عملياته المؤسسية وفق أعلى مستويات الجودة والتميز والموثوقية.


رئيس الخدمات الإدارية للمجموعة فهد الثويني ورئيس الخدمات الإدارية المساندة عبدالله المديرس خلال تسلم الشهادة

تعيين كوليت كريس بمنصب الرئيس التنفيذي المؤقت.. والأسهم تهوي بنحو 11٪

«إنفيديا» تطوي صفحة هوانغ.. وسط أزمة قيادية وعاصفة في الأسواق

وكالات: في تطور دراماتيكي هز أوساط التكنولوجيا والأسواق المالية العالمية، أعلنت شركة «إنفيديا»، عملاق صناعة الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، عن الاستقالة الفورية لرئيسها التنفيذي ومؤسسها المشارك جنسن هوانغ من كل مناصبه التنفيذية ومن عضوية مجلس الإدارة، منهيا بذلك مسيرة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود قاد خلالها الشركة لتصبح واحدة من أكثر الشركات قيمة في العالم.

ووفقا لبيان رسمي صادر عن مجلس إدارة «إنفيديا»، فقد تقرر تعيين كوليت كريس، نائبة الرئيس التنفيذي والمديرة المالية للشركة، لتشغل منصب الرئيس التنفيذي المؤقت، مع احتفاظها بمهامها المالية لضمان استقرار العمليات التشغيلية خلال المرحلة الانتقالية.

كما أعلن المجلس عن استحداث منصب رئيس مجلس الإدارة وتعيين هارفي سي جونز لشغله، مؤكدا بدء عملية بحث رسمية وشاملة، بالاستعانة بمؤسسات استشارية متخصصة، لدراسة مرشحين من داخل الشركة وخارجها لاختيار رئيس تنفيذي دائم.

جاء قرار الاستقالة عقب اجتماع طارئ لمجلس الإدارة، في أعقاب تصاعد أزمة حادة عصفت بسمعة الشركة وقيادتها خلال الأيام القليلة الماضية. وأفادت تقارير إخبارية نشرتها شبكة «سي إن بي سي» وصحيفة «نيويورك تايمز» وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بأن الأزمة تفجرت بعد الكشف عن سلسلة من العلاقات الشخصية لهوانغ التي أثارت مخاوف قانونية وأمنية بالغة.

وكانت الشرارة الأولى قد اندلعت مطلع الأسبوع الجاري، عندما اضطر هوانغ لتوجيه رسالة اعتذار لموظفي الشركة أقر فيها بارتكاب خيانة زوجية، وذلك بعد تقارير كشفت عن علاقته بسيدة الأعمال الصينية أليس هوانغ، التي تحوم حولها شبهات من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية بالعمل لصالح وزارة أمن الدولة الصينية. وتفاقمت الأزمة الأربعاء الماضي بعد أن كشفت «نيويورك تايمز» عن علاقة ثانية جمعت هوانغ بنائبة الرئيس لشؤون الرعاية الصحية في «إنفيديا»، كيمبرلي باول، وهو ما يمثل انتهاكا صريحا لقواعد السلوك المهني وتضارب المصالح داخل الشركة.

وبالتوازي مع التحقيق المستقل الذي فتحه مجلس إدارة الشركة عبر مكتب محاماة خارجي، أشارت التقارير إلى وجود تحقيقات يجريها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) للوقوف على أي تداعيات محتملة تتعلق بالأمن القومي أو نقل التكنولوجيا الحساسة.

وانعكست هذه التطورات بشكل مباشر وعنيف على أداء سهم «إنفيديا» في بورصة «وول ستريت»، حيث شهد السهم موجة بيع مكثفة أدت إلى تراجعه بنحو 10٪ إلى 11٪ في التداولات المبكرة اليوم الخميس، مستكملا سلسلة خسائر أفقدت الشركة ما يقارب 1,7 تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ بداية الشهر الجاري.

ويرى محللون ماليون أن رحيل هوانغ، الذي ارتبط اسمه بصعود «إنفيديا» وهيمنتها على سوق معالجات الذكاء الاصطناعي، يضع الشركة أمام اختبار هو الأصعب في تاريخها، خاصة مع اقتراب موعد إعلان نتائجها المالية الفصلية المقرر في 17 الجاري، وسط ترقب المستثمرين قدرة الإدارة المؤقتة على احتواء الأزمة والحفاظ على زخم النمو.


جنسن هوانغ أنهى مسيرة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود قاد خلالها الشركة لتصبح واحدة من أكثر الشركات قيمة بالعالم

الذهب يتراجع تحت ضغط الدولار والفائدة



وكالات: تراجعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس إلى أدنى مستوياتها في أكثر من أسبوع، متأثرة بصعود الدولار إلى أعلى مستوى له في 19 شهرا، بعدما عززت بيانات التضخم الأميركية الأقوى من المتوقع وتصريحات مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول مسار أسعار الفائدة الشهر المقبل. وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 3981,49 دولارا للأونصة، بعدما لامس في وقت سابق أدنى مستوى له منذ الرابع من نوفمبر، كما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0,3٪ إلى 3987,50 دولارا.

وارتفع الدولار إلى أعلى مستوى له في 19 شهرا أمام سلة من العملات الرئيسية، ما جعل المعدن النفيس المقوم بالعملة الأميركية أكثر كلفة لحائزي العملات الأخرى، وأضاف ضغطا على أسعاره.

وقال إيليا سبيفاك، رئيس قسم الاقتصاد الكلي العالمي في شركة «تاست لايف»، إن سوق الذهب شهدت تراجعا ملحوظا خلال الأيام الماضية عقب صدور بيانات التضخم الأميركية وارتفاع توقعات زيادة الفائدة، لكنه أشار إلى أن الأسواق لاتزال تواجه صعوبة في البناء على هذا الاتجاه، مع اقتراب الأسعار من مستوى 4 آلاف دولار للأونصة، الذي وصفه بالمستوى الحرج.

وعلى الرغم من أن الذهب يعد تقليديا أداة للتحوط من التضخم، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به، باعتباره أصلا لا يدر عائدا، ما يقلل جاذبيته للمستثمرين.

وتترقب الأسواق صدور مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة الجمعة، بحثا عن مؤشرات إضافية بشأن مسار التضخم والسياسة النقدية.

وفي قراءة أكثر توازنا للتوقعات، قال محللون في بنك «أو سي بي سي» إن المخاطر على أسعار الذهب لاتزال متباينة على المدى القريب، في ظل استمرار تأثير أسعار النفط وعوائد السندات والدولار على تحركاته، وأضافوا أن البيئة الاقتصادية الكلية أصبحت أقل دعما للمعدن الأصفر، لكن ذلك لا يدفعهم إلى تبني نظرة سلبية تجاه آفاقه على المدى المتوسط.

وفي أسواق المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاديوم في المعاملات الفورية 1٪ إلى 1037,25 دولارا للأونصة.